من مظاهرِ الحذفِ في كلام الإمام الحسين (عليه السلام) دراسة نحوية دلالية

The Aspect of Ellipsis in The Words of Imam Hussein (Peace be upon him) A Grammatical and Semantic Study

أ. د. عبد الحميد حمودي الشمري
الكلية التربوية المفتوحة – بابل
Asst. Prof. Dr Abdul Hameed Hammudi
Open-Educational College – Babylon

كلمات مفتاحية : الإمامِ الحسينِ(عليه السلام)/ التخفيف/ القرآن الكريم/ الحذف

ملخص البحث

لا يخفى على الدارسِ أنَّ كلامَ الإمامِ الحسينِ(عليه السلام) ينتمي إلى عصرِ الاستشهادِ، فهو في بعدهِ اللغوي يُعدُّ نصًّا بعيدًا من التأثُّرِ باللغاتِ غيرِ العربيةِ التي كانتْ تُحيطُ بالجزيرةِ العربيةِ، فهو أصيلٌ في فصاحتِه وانتمائِه لأرومةِ اللغةِ الصافيةِ العليا، ليكونَ موردًا غنيًّا من مواردِ العربيةِ، وهذا البحثُ يعرضُ لظاهرةٍ لغويةٍ في كلامِه (عليه السلام)، وهي ظاهرةُ الحذفِ التي تشتركُ فيها اللغاتُ الإنسانيةُ كلها، غيرَ أَنَّها في العربيةِ أكثرُ وضوحًا وثباتًا، فمن خصائصِ العربيةِ الميلُ إلى الإيجازِ والاختصارِ، والحذفُ يُعدُّ نوعًا من الإيجازِ، إذ مالتِ العربُ في كلامِها إلى النفورِ مّما هو مستثقلٌ، واعتنتْ بالتخفيفِ، وقد بحثَ علماءُ العربيةِ في الحذفِ، وتكلّموا عليهِ كثيرًا في كلِّ مناسبةٍ تسنحُ إلى ذلكَ، وعدّوه من بلاغةِ القولِ.

وقد جاءَ البحثُ في أربعةِ مباحثَ بعدَ المقدمةِ، وهي: (حذفُ الخبر، وحذفُ نونِ التَّوكيد، حذفُ نونِ الوقايةِ، وحذفُ نونِ الرَّفعِ)، وتليها الخاتمةُ.

دواة

Abstract

It is not hidden from the student that the words of Imam Hussein (peace be upon) belongs to the era of martyrdom, it is in the linguistic dimension is a text away from the impact of non-Arabic languages that surrounded the Arabian Peninsula, it is inherent in his cleverness and belonging to the upper lip of the upper language, to be a rich resource from the resources of Arabia , and this research presents a linguistic phenomenon in his speech (peace be upon him), which is the phenomenon of deletion common to all human languages, but in the Arab more clear and consistent, it is the characteristics of Arab language tendency to summarize and abbreviated, and ellipsis is a kind of brevity, so the Arab tended to aversion of what is excluded, and took care about mitigation.

Arabic language scholars searched in ellipsis and talked more about it in many occasions, they considered the ellipsis as rhetoric of speech.

The research came in four questions after the introduction, which are: (delete the predicate, delete the (N letter) of confirmation, delete the prevention (N letter), delete the (N letter) of nominative, followed by the conclusion.

المقدمة

الحمدُ لله الذي هدانا لِهذا وما كنَّا لِنهتديَ لولا أنْ هَدَانَا اللهُ، والصلاةُ والسلامُ على أفصحِ النَّاسِ قاطبةً محمدٍ الرسولِ الداعي إلى الله، وآله الطيبينَ الطَّاهرينَ الداعينَ من بعدِه، ومَن والاهم وتبعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

أمَّا بعدُ فلا يخفى على دارسٍ أنَّ كلامَ الإمامِ الحسينِ(عليه السلام) ينتمي إلى عصرِ الاستشهادِ، ولأنَّه كلامٌ للمعصومِ، يحملُ بينَ طياتِه أبعادًا متعددةً، كالبعدِ اللغوي بوصفِه نصًّا مجانبًا للتأثُّر باللغاتِ غيرِ العربيةِ التي كانتْ تُحيطُ بالجزيرةِ العربيةِ، فهو أصيلٌ في فصاحتِه وانتمائِه لأرومةِ اللغةِ الصافيةِ العليا، ليكونَ موردًا غنيًّا من مواردِ العربيةِ، ويحملُ أيضًا بُعدًا أخلاقيًّا وسلوكيًّا فضلاً عن البعدِ الرسالي وإعلاءِ كلمةِ الحقِ بإزاءِ الباطلِ، وهو ما يمثّلُ الوظيفةَ الطبيعيةَ للإمامِ الذي يكونُ مصداقًا لقولِه تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾[سورة الأنبياء/ ٧٣].

وهذا البحثُ يعرضُ لظاهرةٍ لغويةٍ في كلامِه (عليه السلام)، وهي ظاهرةُ الحذفِ التي تشتركُ فيها اللغاتُ الإنسانيةُ، غيرَ أنَّها في العربيةِ أكثرُ وضوحًا وثباتًا، فمن خصائصِ العربيةِ الميلُ إلى الإيجازِ والاختصارِ، والحذفُ يُعدُّ نوعًا من الإيجازِ، إذ مالتِ العربُ في كلامِها إلى النفورِ ممّا هو مستثقلٌ، واعتنتْ بالتخفيفِ، وقد بحثَ علماءُ العربيةِ في الحذفِ، وتكلّموا عليهِ كثيرًا في كلِّ مناسبةٍ تسنحُ إلى ذلكَ، وعدّوه من بلاغةِ القولِ، ومدحوهُ حتى قالَ فيه عبد القاهرِ الجرجاني(٤٧١هـ): «هو بابٌ دقيقُ المَسلكِ، لطيفُ المَأخذِ، عجيبُ الأمرِ، شبيهٌ بالسِّحرِ، فإنَّك ترى به تركَ الذِّكرِ، أفصحَ من الذِّكرِ، والصَّمتَ عنِ الإفادةِ، أزيدَ للإفادةِ، وتجدُكَ أنطقَ ما تكونُ إذا لم تَنطِقْ، وأتمَّ ما تكونُ بيانًا إذا لم تَبِنْ»[١].

وقد جاءَ البحثُ في أربعةِ مباحثَ بعدَ المقدمةِ، وهي: حذفُ الخبرِ، وحذفُ نونِ التَّوكيدِ، حذفُ نونِ الوقايةِ، وحذفُ نونِ الرَّفعِ، وتليها الخاتمةُ، واعتمدتُ في نصوصِ الإمامِ الحسينِ(عليه السلام) على كتابِ (لمعة من بلاغة الحسين(عليه السلام)) لآية الله السيد مصطفى الموسوي آل الاعتماد، لذا جاءتِ المباحثُ مرتبةً بحسبِ ورودِها فيه، وزيادةً في التوثيقِ أرجعتُ النصوصَ إلى مصادرِها الأصليةِ التي وردت فيها، والذي ظهرَ من ذلكَ أنَّ كثيرًا من تراثِ أئمةِ أهلِ البيتِ عليهم السلامُ لم يُعنَ بهِ العنايةَ الكافيةَ التي تليقُ بتراثٍ يُعدُّ الثقلَ الثاني الذي يقابلُ الثقلَ الأول القرآنَ الكريمَ، ففيهِ الكثيرُ من عدمِ الضبطِ فضلا عن طبعاتِه القديمةِ التي ينبغي لها أن تُعادَ بتحقيقٍ علميٍّ، وإخراجٍ فنيٍّ يليقُ بها وبمنزلتها في تراثِ الإنسانيةِ بلْهَ التراثِ الإسلامي.

وأرجو من اللهِ أن يكونَ هذا البحثُ إضمامةً أخرى لخدمةِ أهلِ البيتِ عليهم السلامُ أولا، ولخدمةِ العربيةِ آخرًا، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

المبحث الأول: حذف الخبر

قال الإمامُ الحُسَينُ(عليه السلام) من دعاء له عصرَ يوم عرفة: « إلهِي إِنَّـكَ تَعلَمُ أَنِّـي وَإِنْ لَمْ تَدُمِ الطَّاعَةُ مِنِّـي فِعْلاً جَزْمًا فَقَدْ دَامَتْ مَحَبَّةً وَعَزْمًا، ...»[٢].

الخبرُ هو الجزءُ المتمِّمُ للمبتدأ في المعنى، وهو ما ينطبقُ على خبر إنَّ وأخواتِها، تقولُ: إنَّ زيدًا الظَّريفَ عاقلٌ، فإذا حذفْتَ الخبرَ (عاقلٌ) رفعتَ (الظَّريف) خبرًا، ذلكَ أنَّ الخبرَ لا بدَّ منهُ؛ ولَهُ وُضِعَ الكلامُ، والنعتُ يرادُ به التبيين، والاستغناءُ عنه جائزٌ[٣]، وهذا الخبرُ يجوزُ حذفُه عندَ وجودِ قرينةٍ لفظيةٍ أو حاليةٍ، والحذفُ إنَّما يسوغُ «لأنَّ الألفاظَ إنَّما جيءَ بها للدلالةِ على المعنى، فإذا فُهِمَ المعنى بدونِ اللفظِ جازَ أنْ لا تأتيَ به، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا»[٤]، ومن مواضع حذف خبر إنَّ وأخواتِها حين تقعُ جوابًا عن سؤالٍ، كأن يقولَ الرجلُ للرجلِ: هلْ لكم أحدٌ إنَّ النَّاسَ أَلْبٌ عليكم؟ فيقولُ: إنَّ زيدًا، وإنَّ عمرًا، والتقدير: إنَّ لنا[٥]، ومن ذلكَ أيضًا قولُ الأعشى[٦]:

إنَّ مَحَـــــــلاً وَإنَّ مُرتَحَـــــلاً
وَإنَّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوا مَهَلا

أَرادَ: إنَّ لنا في الدُّنيا محلاً وإنَّ لَنا عَنها مرتَحَلاً[٧].

وقد جاءَ خبرُ (إنَّ) محذوفًا فيما ذكرَه أبو عبيد(٢٢٤هـ) من أنَّ المهاجرينَ قالُوا: يا رسولَ اللهِ، إنَّ الأَنصارَ قد فضَلُونا، إنَّهم آوَوْنا، وفعلُوا بِنا، وَفَعلُوا، فقال النبيُّ(صلى الله عليه واله وسلم): أَلستُم تعرفونَ ذلكَ لَهم؟ قالُوا: نعم، قالَ: فَإنَّ ذلكَ، قال أبو عبيد: «معناه - واللهُ أَعلمُ- فإنَّ مَعرفَتَكم بِصنيعِهم، وإحسانِهم مكافأةٌ مِنكم لَهم، ... يريدُ هذا المعنى، وهذا اختصارٌ من كلامِ العربِ، يُكتفى منهُ بالضَّميرِ؛ لأَنَّه قد عُلِمَ معناهُ، وما أرادَ بِه القائلُ، وهوَ من أَفصحِ كلامِهم»[٨].

ومثل هذا الحذف ورد في القرآن الكريم، ومنه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[سورة فصلت/ ٤١-٤٢]، وقد قال الطبري(٣١٠هـ) بعدَ أنْ ذكرَ جملةً من الآراءِ والتفسيراتِ عن خبرِ (إنَّ) في الآية: « وأَولى الأَقوالِ في ذلكَ عندي بالصَّوابِ أَنْ يُقالَ هو ممَّا تُـرِكَ خَبرُه اكتفاءً بمعرفةِ السَّامعينَ بمعناه؛ لمَّا تطاولَ الكلامُ»[٩]، فـ (الَّـذينَ) اسم (إنَّ)، وما بعدَه صلةٌ له، و(الواو) في (وَإنَّـهُ) حالية، وما بعدها جملة حالية، فلمَّـا طال الكلامُ بالصِّلة وجملةِ الحالِ ساغَ حذفُ الخبرِ، والاستغناءُ عنه، وكأَنَّ السَّامع قد أدركَ المراد، وعرفَ حقيقةَ المعنى؛ لأَنَّـه إذا طالَ الكلامُ كانَ الحذفُ أجملَ، وكأَنَّه شيءٌ يصيرُ بدلاً من شيءٍ[١٠]، والأحسنُ أن يكونَ تقديرُه بما تدلُّ عليه جملةُ الحال من جلالةِ الذكرِ ونفاستِه، ممَّا تذهبُ إليه نفسُ السَّامعِ البليغِ، ففي هذا الحذفِ توفيرٌ للمعاني، وإيجازٌ في اللفظِ يقومُ مقامَ عدَّةِ جُملٍ[١١].

وعلى هذا يكون خبرُ (أَنَّ) في قولِ الإمامِ الحسينِ(عليه السلام) قد حُذِف من الكلامِ؛ فـ (الواوُ) في صدرِ جملةِ الشرطِ (وَإنْ لَمْ تَدُمِ الطَّاعَةُ مِنِّي جَزْمًا فَقَدْ دَامَتْ مَحَبَّةً وَعَزْمًا) حالية، والجملةُ بعدها حالٌ، وبسببِ طولِ جملةِ الحالِ المتمثِّلة بأَداةِ الشَّرطِ وفعلِها وجوابِها، واتكاءً على فهمِ المخَاطبِ المرادَ من الكلامِ، والمقصودِ منه؛ إذ اشتملتْ جملةُ الحال فيما يبدو على مضمونِ الخبر بما تكشفُه جملةُ جوابِ الشرطِ من معنى، يُمكنُ تقديرُ الكلامِ بحسبِ ذلك: إلهِي إنَّكَ تَعلَمُ أَنِّي قَدْ دَامَتِ الطَّاعَةُ مِنِّي مَحَبَّةً وَعَزْمًا وَإنْ لَمْ تَدُمْ فِعْلاً جَزْمًا.

وربَّما يتبادرُ إلى الذهنِ أَنَّ الخبر هو الجملة « فَقَدْ دَامَتْ مَحَبَّةً وَعَزْمًا»، و(الفاء) زائدة، وأَنَّ جوابَ الشرطِ هو المحذوف دلَّ عليه جملةُ الخبر، وذلك بعدما اكتنفتْ جملةُ (أَنَّ) الشرطَ، إلاَّ أَنَّ هذا لا يتوافقُ وطبيعةَ التركيبِ في الجملةِ، فمجيءُ (الفاء) في صدرِ الجملةِ لربطها بالشرطِ؛ لأَنَّها مصدَّرةٌ بالحرفِ (قد)، وهو من مسوِّغاتِ ربطِ الجوابِ بـ (الفاء)؛ فلا يمكنُ أَنْ تكونَ زائدةً، فليس هذا الموضعُ من مواضعِ زيادتِها التي ذكرها النحويون[١٢]، فضلاً عن ذلكَ فالجملةُ وهي بهذا اللفظِ تبدو غامضةً، ولا تفيدُ معنى تامًا، فلو كان الكلام مركّبًا على هذا النحوِ: إلهِي إنَّكَ تَعلَمُ أَنَّ الطاعةَ وَإنْ لَمْ تَدُم مِنِّي فِعْلاً جَزْمًا فَقَدْ دَامَتْ مَحَبَّةً وَعَزْمًا، لكانَ ذلكَ مقبولاً، وواضحًا من حيث المعنى.

وما جاءَ في كلامِ الإمامِ الحسينِ(عليه السلام) من حيثُ التركيب ليسَ غريبًا على العربيةِ، فله نظائرُ في كلامِ العرب، ومن ذلك قولِ عامر بن الطفيل[١٣]:

إنّي وَإن كُنتُ اِبنَ سَيِّدِ عـــــامِرٍ
وَفارِسَها المَندوبَ في كُلِّ مَوكِبِ
فَـمـــا سَوَّدَتني عـامِرٌ عَن قَرابَةٍ
أَبى اللهُ أَن أَسـمُـو بِأُمٍّ وَ لا أَبِ

إذ حذفَ خبرَ (إنَّ) بسببِ طولِ الجملة المعترضَةِ بعدها، مع اشتمالِها على المعنى المقصودِ الذي أرادَ الإخبار به عن نفسِه، واعتمادًا على فهمِ السامعِ لفحوى الكلام، فيكونُ مرادُه من ذلكَ على ما يبدو: إنّي - مـا سَوَّدَتْني عامِرٌ عَن قَرابَةٍ وَإن كُنتُ اِبنَ سَيِّدِها، فلمّا قدّمَ في الكلامِ وأَخَّرَ، وجعلَ ما هو خبرٌ

في الأصل جوابًا لأداةِ الشرطِ (إنْ) مقترنًا بـ (الفاءِ) الرابطةِ لجوابِ الشرط، لكونِ الجملةِ مصدَّرةً بـ (ما) النافية، استغني عن ذكرِ الخبر؛ إذ صارَ ذكرُه تكرارًا وتطويلاً للمُطَوَّلِ، والمبدأُ العامُ في العربيةِ إنَّما هو الإيجازُ والحذفُ الذي يحسنُ كلَّما طال الكلامُ.

وثمَّة أمرٌ آخرُ وهو أنَّ الكلامَ هُنا يمكنُ حملُه على زيادةِ الواوِ، وقبلَ البحثِ في ذلكَ لا بدَّ من أن نتعرفَ على المواضعَ التي تكونُ الواوُ فيها زائدةً، فقد حدَّدَ النحويونَ أشهرَ مواضعِ زيادتِها، وذكروا أنَّها إنْ زيدتْ في غيرها فزيادتها فيها شاذةٌ، وهذهِ المواضع تتمثّل بما يأتي:

١. في جوابِ (لَمَّا)، وجعلوا منه قولَه تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَأَجْمَعُواْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَـذَا وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ ﴾[سورة يوسف/ ١٥]، أي: أوحيْنا إليه، ومثلُه في الكَلامِ: لَمَّا أتاني وَأَثِبُ عَليه، كأنَّه قالَ: وَثبتُ عَليه[١٤].

٢. في جوابِ (إذا) الشرطيةِ[١٥]، واستشهدوا له بقولِ الأسود بن يعفر[١٦]:

حتى إذا قَمِلَتْ بطونُكم
وَرأيتُمُ أبناءَكم شَبُّوا
وقلبتُم ظهرَ المِجَنِّ لَنا
إنَّ اللئيمَ العَاجِزُ الخَبُّ

أي: قلبتُم ظهرَ المِجَنِّ لَنا.

٣. بعد (إذا) الفجائيةِ[١٧]، واستشهدوا له بقول أبي العيالِ الهذلي[١٨]:

وَلَقدْ رمَقتُكَ في المَجالِسِ كُلِّهَا
فَإذا وَأَنتَ تُعينُ مَنْ يَبغِيني

قال السُّكري: «وأنتَ، الواو مقحمة، مثل قولِهم: اللهمَّ ربَّنا ولكَ الحمدُ»[١٩].

٤. في خبر (كانَ) وأخواتها[٢٠]، كقولِ الفندِ الزماني[٢١]:

فلمّا صَرَّحَ الشَّرُّ
فَأَمسَى وَهوَ وعُريانُ

قال الصبّان(١٢٠٦هـ): «خبرُ الناسخِ يجوزُ اقترانُه بالواو كقولِ الحماسي: فأمسى وهو عريانُ»[٢٢]

وَقَد ذَكرَ الصَّبَّان أيضًا أَنَّ الخبرَ إنْ كانَ جملةً بعدَ (إلاّ) لم يقترنْ بالواو إلاّ بعد ليسَ، وكانَ المنفية دون غيرهما من النواسخ، وبغيرِ (إلاّ) يقترنُ بالواو بعدَ كانَ وجميعِ أخواتِها[٢٣]، وَلاسيَّما أَنَّ الأَزهري(٩٠٥هـ) قَد أشار إلى أَنَ خَبرَ النَّاسِخِ لا يضرُّ اقترانُه بالواوِ؛ لجَوازِ ذلكَ، نَحو قَولِ الشاعرِ[٢٤]:

يُحْشَرُ النَّاسُ لا بَنِينَ وَلاَ آ
بَاءَ إلاَّ وَقَد عَنَتْهُم شُؤُونُ

وَقَولِهم: مَا أَحدٌ إلاَّ وَلَه نفسٌ أَمَّارةٌ[٢٥].

ومن هُنا يُمكنُ القَولُ إنَّ الواوَ فِي قولِه (عليه السلام): «إلهِي إنَّكَ تَعلَمُ أَنِّي وَإنْ لَمْ تَدُمِ الطَّاعَةُ مِنِّي ...» زَائدةٌ في خبرِ (أَنَّ)؛ لأَنَّه لا يتغَيَّرُ بِها أَصلُ المَعنى، بل يزيدُ بسببِها تأكيدُ المعنَى الثَّابتِ وتقويتُه، فَكَأَنَّما لَم تُغَيِّر شَيْئًا؛ لَمَّا لم تُغايرْ فَائدتُها العارضةُ الفَائدةَ الحاصلةَ قبلَها، فَضلاً عَن فائدتِها اللَّفظيةِ في تَزيينِ اللفظِ، وكونِ زيادتِها أفصحَ، أو كونِ الكلمةِ أو الكلامِ بسببِها قد تَهَيَّأَ لاستقامةِ وزنِ الشِّعرِ أو لحُسنِ السَّجعِ، أو غير ذلكَ منَ الفَوائدِ اللَّفظية، وَمن ثَمَّ لا يجوزُ خُلوُّها منَ الفَوائدِ اللَّفظية والمعنويَّةِ معًا، وإلاَّ صَارتْ عَبثًا، ولا يجوزُ هذا في كلامِ الفُصحاءِ، ولاسيَّما في كلامِ الباري تعالى وأَنبيائِه، وأَئمتِه عَليهم السلام[٢٦].

ولعلَّه يمكن القولُ هنا أنَّ الأصلَ في الجملةِ العربيةِ الإسميةِ أو الفعليةِ إنَّما هو الإخبارُ المجرَّدُ، فإذا ما طرأتْ عليها زيادةٌ فلابدَّ من أنَّ هذهِ الزيادةُ تكونُ لغرضٍ ما قصدَه المتكلِّمُ، إذ قال ابنُ جني(٣٩٢هـ): « فإذا كانتِ الألفاظُ أدلةَ المعاني، ثمَّ زيدَ فيها شيءٌ، أوجبتِ القسمةُ له زيادةَ المعنى به، وكذلكَ إن انحرفَ بهِ عن سمتِه وهَدْيَتِه كانَ ذلكَ دليلاً على حادثٍ متجدِّد له، وأكثر ذلكَ أن يكونَ ما حدثَ له زائدًا فيه، لا منتقصًا منه»[٢٧]، والزيادةُ هنا إنَّما يرادُ بها تحقيق معنى فرعيٍّ يتمثَّل بتقويةِ المعنى الأساسِ في الجملةِ[٢٨]، لما تفيدُه الواوِ الزائدة من معنى الإلصاقِ في بعضِ التراكيبِ[٢٩].

المبحث الثاني: حذف نون التوكيد

قال الإمامُ الحُسَينُ(عليه السلام) من كلامٍ له بالرُّهَيْمَة: «... وَايْمُ اللهِ لَتَقْتُلُنِي الفِئَةُ البَاغِيَةُ، وَلَيَلْبَسَنَّهُمُ اللهُ ذُلاً شَامِلاً وَسَيْفًا قَاطِعًا، وَلَيُسَلِّطَنَّ اللهُ عَلَيْهِم مَنْ يُذِلُّهُم»[٣٠].

في قولِه (عليه السلام) وردَ الفعلُ المضارعُ (لَتَقْتُلُنِي) واقعًا جوابًا للقسمِ ومثبتًا ودالاً على الاستقبالِ، وقد اتصلتْ به اللامُ المفتوحةُ التي تدخلُ على جَوابِ القسم، غيرَ أنَّــه لم تتَّصِلُ نونُ التوكيدِ مع استيفَائِه لشرُوطِ اتِّـصالِها، قالَ سيبويه: « اعلمْ أنَّ القسمَ توكيدٌ لِكلامِكَ، فإذا حَلَفْتَ عَلى فِعلٍ غيرِ مَنفيٍّ لم يقعْ لَزِمتْه اللامُ، ولَزِمتِ اللامَ النُّونُ الخَفيفةُ أو الثَّقيلةُ في آخِرِ الكَلمَةِ، وذلكَ قولُكَ: واللهِ لَأَفعَلَنَّ»[٣١]، وقالَ أبو القاسمِ الزَّجَّــاجي(٣٣٧هـ): « اعلمْ أنَّ الفعلَ المُستقبلَ إذا وقَعَ في القَسمِ مُوجبًا لَزِمتْه اللامُ في أوَّلِه وَالنُّونُ في آخِرِه ثَقِيلةً أو خَفِيفةً، وَلم يَكُنْ بُدٌّ مِنهما جَميعًا، وَذلكَ قولُكَ: واللهِ لَأَخرُجَنَّ، وتاللهِ لَأَركَبَنَّ»[٣٢].

وتُحذَفُ نونُ التوكيدِ من الفعلِ المضارعِ إنْ فُقِدَ شرطٌ من شروطِ اتِّصالِها به؛ كأنْ يُفصَلَ بينَ الفعلِ واللامِ كما في قولِه تعالى: ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ﴾[سورة آل عمران/ ١٥٨]، أو أنْ يكونَ الفعلُ منفيًا، نحو قولِه تعالى: ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾[سورة النساء/ ٦٥]، أو أنْ يكونَ دالاً على الحال كقولِ الشَّاعرِ[٣٣]:

يَمينًا لَأُبغِضُ كُلَّ امرئٍ
يُزَخرِفُ قَولاً وَلا يَفعلُ

ولكنَّ حذْفَها بلا واحدٍ من هذهِ الأسبابِ قد وردَ في الكلامِ، فقد ذكرَ الجرجاني أنَّ الذي يقتضيهِ القسمُ هو اللامُ في قولِكَ: واللهِ لَأفعلَنَّ، والنونُ جاءتْ للتأكيدِ، فيجوزُ سقوطُها نحو: واللهِ لَيقومُ زيدٌ، والأكثرُ ثَباتُها؛ لأنَّ القسمَ من مواضعِ التأكيدِ[٣٤].

ومن أمثلةِ حذفِ نونِ التوكيدِ من الكلامِ قراءةُ عبدِ اللهِ بن مسعودٍ (لَيُبيَّنُونَه)[٣٥] في قولِه تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ ﴾ [سورة آل عمران/ ١٨٧]، قالَ ابنُ عطيةَ(٥٤٦هـ): « وفي قراءةِ ابن مسعودٍ (لَتُبيَّنُونَه) دونَ النونِ الثقيلةِ، وقد لا تلزمُ هذهِ النونُ لام القسم»[٣٦]، وذكرَ الرضي الاسترابادي(٦٨٨هـ) أنَّ الفعلَ إذا كانَ مضارعًا مثبتًا، فالأكثرُ تصديرُه باللامِ وكسْعُه[٣٧] بالنونِ، ولا يجوزُ عندَ البصريينَ الاكتفاءُ باللامِ عن النونِ إلاَّ في الضرورةِ، وذكرَ أيضًا أنَّ الكوفيينَ أجازوا ذلكَ بلا ضرورةٍ[٣٨]، وفي سعةِ الكلامِ، فيجيزونَ: واللهِ لَأقومُ، واللهِ أقومَنَّ[٣٩].

ومن الشواهدِ على حذفِ النونِ ما جاءَ في الحديثِ الشريفِ في حديثِ الحوضِ، وهو قوله (صلى الله عليه واله وسلم): « أَنَا فَرَطُكُم عَلَى الْحَوْضِ، مَنْ وَرَدَهُ شَرِبَ مِنْهُ، وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهُ أَبَدًا، لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُم وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُم»[٤٠]، قال ابنُ مالك(٦٧٢هـ): « وفي « لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ» شاهدٌ على وقوعِ المضارعِ المثبتِ المستقبلِ جوابَ قسمٍ غيرِ مؤكَّدٍ بالنونِ، وفيهِ غرابةٌ، وهو ممَّا زعمَ أكثرُ النحويينَ أنَّه لا يجوزُ إلاَّ في الشِّعرِ، ... والصحيحُ أنَّه كثيرٌ في الشِّعرِ قليلٌ في النثرِ»[٤١].

ومثلُ ذلك أيضا قولُه (صلى الله عليه واله وسلم): « لاَ تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمُ المَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنَكُم إِلَيْهَا، ... فَقَالَ بِلاَلُ بنُ عَبْدِ اللهِ: واللهِ لَنَمْنَعُهُنَّ»[٤٢].

ومن الشواهدِ الشعريةِ على حذفِ نونِ التوكيدِ قولُ زيدِ الفوارسِ[٤٣]:

تَأَلَّى ابْنُ أَوسٍ حَلْفَةً لَيرُدُّنِي
عَلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

فقولُه (لَيرُدُّنِي) بفتحِ اللامِ جوابُ القسمِ، والأصلُ: (لَيرُدَّنَّنِي) بالنونين، لكنه حذفت إحداهما للضرورةِ، وقد تُحذَفُ بلا ضرورةٍ [٤٤].

وكذلكَ قولُ عبدِ اللهِ بنِ رواحة [٤٥]:

فَــلا وَأبي مَــآبُ لَنَأتِيــهَا
وَإن كانَت بِها عَرَبٌ وَرومُ

قال البغدادي(١٠٩٣هـ): «على أنه كان يجبُ أنْ يقولَ: لَنأتينها، باللامِ ونونِ التَّوكيدِ جميعًا، فتركَ نونَ التوكيدِ لضرورةِ الشِّعرِ»[٤٦].

ومثلُ ذلك أيضًا قولُ الشَّاعرِ[٤٧]:

لَعَمْرِي لَيُجْزَى الفَاعِلُونَ بِفِعْلِهِم
فَإِيَّاكَ أَنْ تُعْـنَى بِغَـيْرِ جَمِـيلِ

وكذلكَ قولُ الشاعرِ[٤٨]:

وَعَـيْشِكِ يَا سَلـمَى لَأُوقِـنُ أَنَّنِي
لِمَا شِئْتِ مُسْتَحْلٍ وَلَو أَنَّهُ القَتْلُ

وقولُ الإمامِ (عليه السلام) يَندرجُ ضمنَ هذهِ الشَّواهدِ، ولاسيّما أَنَّه صادرٌ في عصرٍ أقلُّ ما يُقالُ عنهُ أَنَّه عصرُ الفصاحةِ والاستشهادِ، ومن ثمَّ لا بُدَّ من أنْ يُعتلَّ له بعلةٍ تُحافِظُ على فصاحتِه، ولا تخرجُ به عن القياسِ، بل يبقى يدورُ في فلكِهِ، ويكونُ في محيطِ فصيحِ كلامِ العربِ، ولعلَّ ابنَ مالكٍ قد سلكَ هذا المسلكَ، فقد قال عنه الشَّاطبي(٧٩٠هـ): « وعادتُه البناءُ على الحَديثِ، واعتبارُه في القياسِ وإنْ كانَ قليلًا»[٤٩]، ولمَّا كانَ الحذفُ لا يكونُ إلاَّ بدليلٍ، فقد جاءَ حذفُ النونِ في قولِهِ (عليه السلام): «وَايْمُ اللهِ لَتَقْتُلُنِي الفِئَةُ البَاغِيَةُ» لانتفاءِ الحاجةِ إليها؛ لأَنَّ توكيدَ الفعلِ قد حصلَ بالقسمِ، أَمَّا دلالَتُه على الاستقبالِ فقد دلَّتْ قرائنُ الحالِ على ذلكَ، وهو ما سوَّغَ حذفَ النونِ، وهو ما أشارَ إليه الزجاجي في قولِه: « إنّما جُمعَ بينَ اللامِ والنُّونِ هَاهُنا لأَنَّ اللامَ تدخلُ لِتحقيقِ المَحلوفِ علَيه كمَا دَخلتْ (لا) في النَّفي في قولِكَ: واللهِ لا يقومُ زيدٌ، ولَزمتِ النُّونُ فِي آخرِ الفعلِ لِيُفصَلَ بها بينَ فِعلِ الحَالِ والاسْتقبالِ، فَهيَ دليلُ الاستقبالِ، فَإذا قُلتَ: وَاللهِ لَيَخْرُجَنَّ زيدٌ، دَلَّتِ اللامُ علَى الإيجابِ، والنُّونُ علَى الاستقبالِ وتَخليصِ الفعلِ منَ الحَالِ، فقَد دَلَّ كُلُّ واحدٍ منهُما عَلى مَعنى مُفرَدٍ»[٥٠]، وقد ذكرَ الشَّاطبي أنه يجوزُ سقوطُ النونِ إذا دلَّ الفعلُ من دونِها على الاستقبالِ، قال: «لأَنَّ النُّونَ وإنْ لَزمتِ القَسمَ فَذلكَ أَمرٌ أَكثَرِيّ، ولا يَمتَنعُ عدمُ اللحاقِ، فإنَّه قد جاءَ في الحَديثِ من قولِهِ عليهِ السَّلامُ: «لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُم وَيَعْرِفُونِي»، فلَم يَأتِ بِالنُّونِ وَهُو مستقبلٌ، لأَنَّ الوُرودَ يومَ القيامةِ»[٥١]، فقتلُه (عليه السلام) حاصلٌ مستقبلاً لا محالةَ.

والذي يبدو أنَّ الفعلَ المضارعَ الواقعَ جوابًا للقسمِ حينَ يكونُ خاليًا من النونِ يكونُ دالاً على المستقبلِ القريبِ، وهو ما يوحي بهِ كلامُ الإمامِ (عليه السلام)، فوقوعُ قتلِه قريبٌ جدًّا، لأَنَّ الرُّهَيْمَةَ ضيعةٌ قريبةٌ من الكوفةِ[٥٢]، والذي يدلُّ على ذلكَ أنَّ الفعلَ المضارعَ المقترنَ بالنونِ يُقابلُ بـ (سوفَ)، ذلكَ أنَّ (سوفَ) في الإثباتِ تُقَابَلُ بـ (لن) في النفي، قال تعالى: ﴿ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَـٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ [سورة الأعراف/ ١٤٣]، قال سيبويه(١٨٠هـ): « وإِذَا قالَ: سوفَ يفعلُ، فإِنَّ نفيَه: لن يفعلَ»[٥٣]، و(لنْ) تُقابلُ (نونَ التوكيدِ) لاستوائِهما قوةً واستقبالاً، قال تعالى: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾[سورة التغابن/ ٧]، فاجتلبَ الحرف (لن) لتأكيدِ النفي، إذْ كانوا موقنينَ بانتفاءِ البعثِ، ولذلكَ جيءَ إبطالُ زعمِهم مؤكَّدًا بالقسمِ لينقضَ نفيَهم بأشدَّ منه[٥٤]، وعلى هذا يكونُ من الطبيعي أنْ تُقابلَ النونُ بـ (سوفَ)، وتدلُّ على تطاولِ الاستقبالِ بها، إذْ لا خلافَ في أَنَّ (سوفَ) تدلُّ على استطالةِ الاستقبالِ بها[٥٥]، ويكونُ من الطبيعي أيضًا أنْ تُعَاقِبَ (سوفَ) النونَ عندَ إبقاءِ جوابِ القسمِ مثبتًا مستقبلاً، كما في قولِ الشاعر[٥٦]:

فَوَربِّي لَسَوفَ يُجْـزَى الَّذِي أَسْـــ
ـــلَفَهُ المـرءُ سيِّئًا أَوْ جَمِـيلا

ومنْ هُنا يمكنُ تفسيرُ مجيءِ نونِ التوكيدِ في المقطعينِ التاليينِ من كلامِه (عليه السلام)، وهما فعلانِ «وَلَيَلْبَسَنَّهُمُ، وَلَيُسَلِّطَنَّ»، إذ هُما يتلوانِ في حدوثِهما حدوثَ قَتلِه (عليه السلام)، فيكونُ إلباسُهم الذُّلَّ والتسليطُ عليهم أبعدَ بالزمنِ من القتلِ، وهوَ ما يناسبُ مجيءَ النونِ في الكلامِ.

ويُمكنُ القولُ هُنا أيضًا أَنَّ عملَ المتكلِّمِ وعملَ السَّامعِ لا يأتي من فراغٍ، بل يكونُ من نقطةِ انطلاقٍ تَجمعُ

بينَهما، تمثِّلُها الخلفيةُ الفكريةُ والثقافيةُ والاجتماعيةُ لكلٍّ منهما، فالمتكلّمُ العالمُ بلغتِه، والمدركُ لخلفياتِها وأسسِها وخفاياها ومنطلقاتِها، يستطيعُ أنْ يوصلَ رسالَتَه إلى المخاطَبِ، ويجعله يُدركُ المقصدَ من كلامِه، وغرضه من إخبارِه، ولذلكَ لا بدَّ للمتكلِّم من أنْ يُدركَ الوظيفةَ التواصليَّةَ للفظةِ، هذهِ الوظيفةُ التي لا تتحقَّقُ إلا من خلالِ سياقٍ معيَّنٍ، وبمعنى آخرَ فإنَّ البحثَ عن الوظيفةِ التواصليَّةِ للفظةِ لا يكونُ في اللفظِ وهي مفردةٌ، بل يكونُ من خلالِ تضامِّ الألفاظِ إلى بعضِها وفي سياقاتٍ مختلفةٍ حيثُ يمكنُ معرفةُ ما يترتَّبُ على ذلكَ من فوائدَ، وهذا يقتضي الالتزامَ بقواعدِ التَّخاطبِ التي يقومُ ركنٌ منها على مراعاةِ الأوضاعِ والمقاصدِ، وإنْ لم يُراعِ ذلكَ فهو «مُلغِزٌ تاركٌ لكلامِ النَّاسِ الذي يسبقُ إلى أفئدتِهم»[٥٧]، لذا على المتكلِّمِ أنْ يراعيَ المعانيَ العقليةَ المتعلِّقةَ بسياقاتِ الكلامِ، وأنْ يعكسَها في كلامِهِ، وأنَّ أوَّلَ ما ينبغي له أنْ يجعلَ كلامَه منسجمًا انسجامًا تامًّا؛ ليتجنَّبَ انعدامَ التبليغِ والبلاغةِ[٥٨].

وتأسيسًا على هذا وانطلاقًا ممَّا قرَّرهُ النحويونَ في الفرقِ بينَ النونِ واللامِ من أنَّ اللامَ تدخلُ لتدلَّ على الإيجابِ، وتحقيقِ المقسَمِ عليه، وأنَّ النونَ تدخلُ لتدلَّ على الاستقبالِ، وتخليصِ الفعلِ من الحالِ، وتفرِّقَ في التركيبِ حينَ يكونُ مصدَّرًا باللامِ بينَ أنْ يكونَ جوابًا للقسمِ ولاسيَّما حين يكونُ القسمُ مقدَّرًا[٥٩]،أو يكونَ مُتَمِّمًا لشيءٍ آخرَ، فكانَ الاكتفاءُ باللامِ في المقطعِ الأولِ من الكلامِ، وحذفُ نونِ التوكيدِ منه ممَّا لا يسببُ لبسًا عندَ المخاطبِ، إذ ليسَ من فائدةٍ من الإتيانِ بهَا طالَما أنَّ القسَمَ قدَ أفادَ وظيفةَ التأكيدِ، وأنَّ سياقاتِ الكلامِ والظروفِ المحيطةِ بالحدثِ الكلاميّ دالَّةٌ على الاستقبالِ، ولاسيَّما أنَّ الذِّكرَ والحذْفَ في الكلامِ يستندانِ إلى الاستعمالِ، «وَما لا فَائدَةَ فيهِ فَلا معنَى للتكلُّمِ بِه»[٦٠].

أَمَّا مجيءُ نونِ التوكيدِ في الجملتينِ التاليتينِ، فذلكَ أَنَّ عدمَ مجيئِها ملبسٌ للكلامِ، لأَنَّ الجملتينِ قد صُدِّرتَا باللامِ، وقد حذفَ القسمُ من الكلامِ، كما أَنَّهما قد ابتعدَتا عنِ القسمِ الواردِ في الجملةِ التي قبلَهمَا، ومن ثَمَّ يكونُ حذفُ النونِ وإبقَاء اللامِ وحدَها في هذا الموضعِ مُلبسًا، إذ لا يُتَبَيَّنُ إن كانتْ هذهِ اللامُ هي اللامَ الواقعةَ في جوابِ القسمِ، أو هي اللامَ الواقعةَ في خبرِ (إنَّ)، فكانَ مجيءُ النونِ دليلاً على أنَّ في الكلامِ قسمًا محذُوفًا، وأنَّ هذهِ الجملةَ إنَّما هي جوابُه، قال سيبويه: «وسألتُه عن قولِه: لَتفعلَنَّ، إذا جاءَت مبتدأةً ليس قبلَها ما يُحلَفُ به؟ فقالَ: إنَّما جاءَت علَى نِيَّةِ اليمينِ، وإن لم يُتكلَّم بالمَحلوف به ... قلتُ: فلِمَ أَلزمْتَ النونَ آخرَ الكلِمةِ؟ فقالَ: لِكي لا يُشبِهَ قولَه: إنَّه لَيفعَلُ، لأَنَّ الرجلَ إذا قالَ هذا، فإنَّما يُخبِرُ بفعلٍ واقعٍ فيهِ الفاعِلُ»[٦١].

وربمايكونُفيعدمالتوكيدِبالنونِفيقولِه(عليهالسلام): «وَايْمُ اللهِ لَتَقْتُلُنِي الفِئَةُ البَاغِيَةُ»، والاكتفاء بالتوكيدِ بالقسمِ ثَمَّةَ التفاتةٌ لطيفةٌ، وهي أنَّ قتلَه (عليه السلام) لا يعدو أن يكونَ قتلاً ماديًّا وليسَ قتلاً معنويًّا أو فكريًّا، وذلك بحكمِ قولِه تعالى: ﴿ وَلاَ تَقُولُواْ لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاء وَلَكِن لاَّ تَشْعُرُونَ ﴾ [سورة البقرة/ ١٥٤]، وقولِه تعالى: ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾[سورة آل عمران/ ١٦٩]، بمعنى أنَّ القتلَ واقعٌ حقيقة ماديَّة لا حقيقة معنوية، وقد استشرفت السيدة الحوراء زينب (عليها السلام) هذا المعنى في خطبتها المعروفة في مجلس الطاغية يزيد حين قالت تخاطبُه: «فكِدْ كَيْدَكَ، اسْعَ سَعْيَكَ، وَنَاصِبْ جُهْدَكَ، فَوَاللهِ لا تَمْحُو ذِكْرَنَا، وَلا تُمِيتُ وَحْيَنَا، وَلا تَدْرِكُ أَمَدَنَا»[٦٢]، في حين أنَّ الكلامَ الذي بعده واقعٌ لا محالةَ، ووقوعُه حقيقةٌ ماديَّةٌ ومعنويَّةٌ، فكانَ مقتضَى الحالِ أن يكونَ مؤكَّدًا، فجاءَ توكيدُه بالقسمِ مقترنًا المقدّرِ وبالنونِ.

المبحث الثالث: حذف نون الوقاية

قال الإمامُ الحُسَينُ(عليه السلام) من خطبةٍ له في

الاحتجاج على أهلِ الكوفةِ: «... وَيْحَكُم أَتَطْلُبُونِي بِقَتِيلٍ مِنْكُم قَتَلْتُه، أَوْ مَالٍ لَكُم اسْتَهْلَكْتُه، أَوْ بِقِصَاصٍ مِنْ جَرَاحَةٍ»[٦٣].

في قولِه (عليه السلام) ورد الفعلُ المضارعُ (تَطْلُبُونِي)، وهو من الأفعالِ الخمسةِ، وأصلُه (تطلبونَ)، والأفعالُ الخمسةُ عندَ اتصالِها بالضمير (ياءِ المتكلّمِ) يُؤتَى قبلَها بـ (نونِ الوقايةِ) لتقيَ آخرِ الفعلِ من الكسرِ، فيُقالُ: تفعلانِنِي، ويفعلانِنِي، وتفعلونِنِي، ويفعلونِنِي، وتفعلينِنِي، بتوالي نونينِ في آخرِ الفعلِ، ويجوزُ في هذينِ النونينِ إبقاؤُهما من غيرِ إدغامٍ، أي: تطلبونَنِي، ويجوزُ فيهما الإدغامُ، أي: تطلبونِّي، كما يجوزُ حذفُ إحداهما تخفيفًا لتوالي الأمثالِ كما وردَ في قولِه (عليه السلام).

وقد جاءَ الإدغامُ والحذفُ في بعضِ القراءاتِ، ففي قولِه تعالى: ﴿ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ﴾ [سورة الأنعام/ ٨٠]، قُرِئَ بإدغامِ النونين[٦٤]تخفيفًا بإدغامِ المثلينِ، لأنَّ الأصلَ فيه بنونين، الأولى علامةُ الرفعِ، والثانيةُ فاصلةٌ بينَ الفعلِ والياءِ، فلمَّا اجتمعَ مثلانِ في الفعلِ، وذلك ثقيلٌ، أدغمَ إحدى النونينِ في الأخرى[٦٥]، وقُرِئَ (أَتحاجّونّي)[٦٦]بإظهارِ النونينِ، وهو الأصلُ، وقُرِئَ (أَتُحاجُّونِي)[٦٧] بحذفِ إحدى النونينِ تخفيفًا، وقد لحَّنَ أبو عمرو بن العلاءِ(١٥٤هـ) هذهِ القراءةَ[٦٨].

وكذلكَ قولِه تعالى: ﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُواْ إِنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُونَ ﴾[سورة الأنفال/ ٥٩]، فقد قرأها ابنُ محيصن مرةً (لا يعجزونِي) بالياءِ وتخفيفِ النون، وأخرى بتشديدِها[٦٩]، وكذا الحالُ في قولُه تعالى: ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[سورة الحجر/ ٥٤]، فقد قرأَ ابنُ كثير بكسرِ النونِ في (تُبَشِّرُون) وتشديدِها، أي بنونينِ مدغمتين، في حين قرأها نافع بالكسرِ والتخفيف[٧٠]، أي بحذفِ إحدى النونينِ تخفيفًا.

ومن شواهدِ التخفيف قولُ متمم بن نويرة اليربوعي[٧١]:

وَلَقد عَلِمتُ ولا مَحالَةَ أَنَّني
للحَادثاتِ فَهَل تَرَيْنِي أَجزَعُ

قال أبو حيّان: «فهذا يجوزُ في الاضطرارِ»[٧٢]، ومن الشواهدِ أيضا قولُ جميلِ بثينة[٧٣]:

أَيَا ريحَ الشَمالِ أَما تَرَيْنِي
أَهيمُ وَإِنَّني بادِي النُحولِ

ومثلُه أيضا قول أبي حيةَ النميري[٧٤]:

أَبالمَوْتِ الذي لا بُدَّ أَني
مُلاقٍ لا أَباكِ تُخَوِّفِينِي

وعُدَّ هذا التخفيف مّما يقتصر عليه في الشعرِ للضرورةِ، فالقزازُ القيرواني يرفضُ أن يكونَ هذا التخفيفُ واقعًا في اختيارِ الكلامِ وإنْ كانَ ممّا قرأَ به القرّاءُ، ويجعلُه مقتصرًا على ضرورةِ الشعر، قال: « وممّا يجوزُ له أن يحذفَ النونَ التي تأتي مع نون الرفعِ في الفعلِ؛ وذلك في مثلِ قولِكَ في الشعرِ: القومُ يضربُونِي، ويأمرُونِي، والأصلُ: يضربونَنِي ويأمرونَنِي، وذاكَ لأنه اجتمعَ نونانِ، فحذفَت إحداهُما استخفافًا، ... وقد زعمَ بعضُ النحويين أنَّ هذا يجوزُ في الكلامِ، ومنه قراءةُ بعضِ القرّاءِ[٧٥]: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾[سورة الزمر/ ٦٤] بنونٍ واحدةٍ خفيفةٍ، قال: والأصلُ: تأمرونَنِي، فحذفَ لاجتماعِ النوناتِ، وأكثرُ القرَّاءِ على تشديدِ النونِ والإدغامِ، وهو الوجهُ»[٧٦].

وعلى هديِه سار مكي بن أبي طالب القيسي(٤٣٧هـ)، إذ قالَ: «وحذفُ هذهِ النونِ في العربيةِ قبيحٌ مكروهٌ، إنَّما يجوزُ في الشعرِ لضرورةِ الوزنِ، والقرآنُ لا يُحمَلُ على ذلكَ؛ إذ لا ضرورةَ تُلجِئُ إليه»[٧٧]، في حين ذكرَ الشّهابُ الخفاجي(١٠٦٩هـ) أنَّ التخفيفَ هنا لغةُ غطفانَ، وهي لغةٌ فصيحةٌ، ولا يُلتفتُ إلى قولِ مكي إنّه ضعيفٌ[٧٨].

وقد دارَ خلافٌ بين النحويينَ في تعيينِ النونِ المحذوفةِ، إنْ كانتْ نونَ الرفعِ التي عُهِدَ حذفُها بسببٍ وبلا سببٍ، أو كانتْ نونَ الوقايةِ التي منها جاء الاستثقالُ وتوالي النونات، وقد لخّص السيوطي(٩١١هـ) هذا الخلاف،

وأشارَ إلى أَنَّه إذا اجتمعَ نونُ الوقايةِ ونونُ الرفعِ جازَ حذفُ أَحدِهما تخفيفًا، وهل المحذوفُ نونُ الرفعِ أو نونُ الوقايةِ خلافٌ، ذهبَ سيبويه إلى الأولِ[٧٩]، ورجَّحَه ابنُ مالكٍ[٨٠]؛ لأنَّ نونَ الرفعِ قد تُحذفُ بلا سببٍ، ولم يُعهدْ ذلكَ في نونِ الوقايةِ، وحذفُ ما عُهِدَ حذفُه أولى، ولأَنَّها نائبةٌ عن الضَّمةِ، وقد عُهِدَ حذفُها تخفيفًا في نحوِ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾[سورة البقرة/ ٦٧]، و ﴿ مَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ [سورة الأنعام/ ١٠٩] في قراءةِ مَن سكَّنَ[٨١]، ولأَنَّها حركة، ونونُ الوقايةِ كلمةٌ، وحذفُ الجزءِ أسهلُ، وذكرَ أنَّ المبرّدُ[٨٢]والسيرافي[٨٣] والفارسي[٨٤] وابن جني[٨٥]، وأكثر المتأخرين كابن هشام[٨٦] ذهبوا إلى أنَّ المحذوفَ نونُ الوقايةِ؛ لأَنَّها لا تدلُّ على إعرابٍ، فكانتْ أولى بالحذفِ؛ لأَنَّها دخلتْ لغيرِ عاملٍ، ونونُ الرفعِ دخلتْ لعاملٍ، فلو كانتْ المحذوفَةَ لزمَ وجودُ مُؤَثِّرٍ بلا أَثَرٍ مع إمكانِه، ولأنَّ الثقلَ نشأَ من الثانيةِ، فهي أحقُّ بالحذفِ[٨٧].

ويؤيدُ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف رأي سيبويه وابنِ مالكٍ في أنَّ نونَ الرفعِ هي المحذوفَ، ويرى أنَّ هذا يمثِّلُ ضربًا من ضروبِ الترخُّصِ في العلامةِ الإعرابية، قال: «ولا داعيَ للقولِ بأَنَّ النونَ المحذوفةَ هنا هي نونُ الوقايةِ، وبأَنَّه لم تُحذفِ الأولى؛ لأَنَّها علامةُ الرفعِ، فلو حُذفتْ لَاشتَبَهَ المرفوعُ بالمجزومِ والمنصوبِ، ولا داعيَ أيضًا لتلحينِ هذهِ القراءةِ كما حُكِيَ عن أبي عمرو بن العلاءِ، أقولُ: لا داعيَ إلى هذا كلِّه؛ لأَنَّ نونَ الرفعِ تُحذَفُ أحيانًا وحدَها، وليسَ معها نونُ الوقايةِ»[٨٨]، ويرى أنَّه لا يمكنُ أنْ يُعدَّ ذلكَ ضرورةً في الشِّعرِ، لورودِ شواهدِه في القرآنِ والحديثِ، ولو كانتْ كثيرةً في الشعرِ، ويرجعُ السببَ في هذا الحذفِ إلى توالي الأمثالِ، كما حُذِفت نونُ الرفعِ للسببِ نفسِه عندَ توكيدِ الفعلِ بالنونِ.

أمَّا الدكتور أحمد عفيفي فيتّفقُ والرأيَ القائلَ بأَنَّ نونَ الوقايةِ هي المحذوفَة، لأَنَّ الثِّقلَ نشأَ منها، فهيَ أحقُّ بالحذفِ، ويسمّي أصحابَ هذا الرأيِ الفريقَ الثاني، ويرى أنَّ الحقَّ معهم؛ لأَنَّ الثقلَ اللفظي في هذهِ الحالةِ هو الذي أباحَ الحذفَ، فلا حذفَ من دونِ الثقلِ الذي نشأَ عن التقاءِ النونين، فتُحذفُ الثانيةُ اكتفاءً بالأولى مع دلالةِ السياقِ[٨٩].

وهذا الخلافُ في تحديدِ النونِ المحذوفةِ قائمٌ على اختلافِ جهةِ النظرِ إلى تركيبِ النونِ مع الياءِ، فسيبويه حينَ ذهبَ إلى أَنَّ نونَ الرفعِ هيَ المحذوفةِ؛ لأَنه يرى أنَّ ضميرَ النصبِ ليسَ الياءَ وحدَه، بل هو الياءُ والنون أي (نِي)، قالَ: «وأَمَّا قولُهم: عساكَ، فالكلفُ منصوبةٌ، ... والدليلُ على أَنَّها منصوبةٌ أَنَّكَ إذا عنيتَ نفسَكَ كانتْ علامتُكَ: ني، قالَ عمرانُ بن حطان[٩٠]:

وَلي نَفسٌ أَقولُ لَها إِذا ما
تُنازِعُني لَعَلّي أَو عَساني

فلو كانتِ الكافُ مجرورةً لَقالَ عسايَ»[٩١]، وقد صرّح في موضعٍ آخر بذلكَ بما لا يقبلُ الشك، قال: « اعلمْ أنَّ علامةَ إضمارِ المتكلّمِ «نِي»، وعلامةَ إضمارِ المجرورِ المتكلِّم الياء، ألا ترى أَنَّكَ تقولُ إذا أضمرتَ نفسَكَ، وأنتَ منصوبٌ: ضَربَنِي، وقَتَلَنِي، وإِنَّنِي، ولَعَلَّنِي، وتقولُ إذا أضمرتَ نفسَكَ مجرورًا: غلامِي، وعندِي، وَمَعِي»[٩٢]، فهذا يكشفُ أنَّ النونَ من بنيةِ الضميرِ، وليستِ الياءُ وحدَها هي الضمير، وبذلكَ يفترقُ ضميرُ النصبِ المتصلُ عن ضميرِ الجرِّ المتَّصِلِ، ويؤكّدُ سيبويه هذهِ الفكرةِ بما دارَ بينَه وبينَ أستاذِه الخليل، قال: « وسألتُه رحمَه الله عنِ الضَّاربي، فقال: هذا اسمٌ، ويدخلُه الجرُّ، وإِنَّما قالوا في الفعلِ ضربَنِي، ويضربُنِي، كراهيةَ أنْ يدخلوا الكسرةَ في هذهِ الباءِ كما تدخلُ الأسماءَ، فمنعوا هذا أَنْ يدخلَه كما مُنِع الجر»[٩٣]، فهنا نلمسُ الفرقَ بينَ ضميرِ النصبِ وضميرِ الجرَّ، فالياءُ مفردةً تلي الاسمَ بلا حرجٍ؛ لأَنَّه يتعرضُ للكسرِ، أَمَّا الفعلُ فكي لا يتعرَّضَ لكسرِ آخرِه يليه الضمير (نِي)[٩٤]، وهذا هو الذي جعلَ سيبويه يجعلُ المحذوفَ نونَ الرفعِ؛ لأَنَّ نونَ الوقايةِ إنّما هي من بنيةِ الضميرِ، فلا يمكنُ الاستغناءُ عنها.

أمَّا ابنُ مالكٍ الذي يذهبُ مذهبَ سيبويه في أَنَّ

المحذوفَ إنَّما هو نونُ الرَّفعِ فلأنَّ وظيفةَ نونِ الوقايةِ عندَه ليستْ وقايةَ آخرِ الفعلِ من الكسرِ، بل هي تحملُ بعدًا دلاليًّا تداوليًّا، يكشفُ عن طبيعةِ وظيفةِ الياءِ التي تصحبُها في التركيبِ تفريقًا لها عن ياءِ المخاطبةِ، قال: « هذهِ النون تصحبُ ياءَ المتكلِّم على سبيلِ اللزومِ إذا عملَ فيها فعلٌ ماضٍ كأكرَمَنِي، أو مضارعٌ كيُكرِمُنِي، أو أمرٌ كأكْرِمْنِي، وينبغي الآنَ أنْ تعلمَ أنَّ فعلَ الأمرِ أحقُّ بِها من غيرِه؛ لأنَّه لو اتَّصلَ بياءِ المتكلِّمِ دونَها فيهما محذورَانِ، أحدهما: التباسُ ياءِ المتكلِّمِ بياءِ المخَاطَبَةِ، والثاني: التباسُ أمرِ المذكَّرِ بأمرِ المؤنَّثةِ، فبهذهِ النونِ تُوُقِّي هذا المحذورانِ، فسُمِّيت نون الوقايةِ لذلكَ، لا لأنَّها وقتِ الفعلَ من الكسرِ؛ إذ الكسرُ يلحقُ الفعلَ مع ياءِ المخاطَبَةِ لحاقًا هو أثبتُ من لحاقِ الكسرِ لأجلِ ياءِ المتكلِّمِ؛ لأنَّ ياءَ المتكلِّمِ فضلةٌ، فهيَ في تقديرِ الانفصالِ بخلافِ ياءِ المخاطبةِ؛ لأنَّها عمدةٌ، ولأنَّ ياءَ المتكلِّمِ قد تُغني عنها الكسرةُ التي قبلَها، ثمَّ يوقفُ عليها المكسورِ بالسكونِ، نحو ﴿ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴾[سورة الفجر/ ١٥]، وياءُ المخاطبةِ لا يعرضُ لها ذلكَ، فلمَّا صحبتِ النونُ الياءَ مع فعلِ الأمرِ صحبتْها مع أخويهِ ومع اسمِ الفعلِ وجوبًا؛ ليدلَّ لحاقُها على نصبِ الياءِ»[٩٥]، فلمَّا كانتْ هذهِ وظيفةَ النونِ عندَ ابنِ مالكٍ كانَ من الطبيعي أن النون التي تُحذفُ عند اجتماعِ النوناتِ نونُ الرفعِ، لئلاَّ يقع الالتباسُ في وظيفةِ الياء التركيبية إذا ما كانتْ نونُ الوقايةِ هي المحذوفة.

أمَّا الفريقُ الثاني الذي ذهبَ أصحابُه إلى أنَّ نونَ الوقايةِ هي النونُ المحذوفةِ، فإنَّهم لم ينظروا إلى ضميرِ النصبِ كما نظرَ إليه سيبويه، واقتصرتْ عندَهم وظيفةُ النونِ على وقايةِ آخرِ الفعلِ الكسرِ، ولم ينظروا إليها كما نظرَ ابنُ مالكٍ، ومن ثَمَّ كانتِ المسألةُ عندهم تدورُ بينِ الخفّةِ بالحذفِ والثقلِ الناشئِ من توالي الأمثالِ، ولأنَّ الضميرَ عندهم الياءُ فقط جرى الحذفُ على نونِ الوقايةِ؛ إذ أمكنَ لنونِ الرفعِ أن تقومَ مقامَها وتؤدي وظيفتَها.

ويمكنُ القولُ أيضًا أنَّ المتكلِّمَ عادةً ما يميلُ بطبعِه إلى الخفّةِ واجتنابِ الثقلِ طلبًا للإيجازِ والاختصارِ، واقتصادًا في المجهودِ العضلي والذهني، وقد أيّدَ علمُ اللغةِ الحديثُ هذا المبدأَ بتوظيفِ مجموعةٍ من المبادئِ والمفاهيمِ التي تتوخّى الهدفَ نفسَه من قبيلِ مفهومِ التقليصِ، أو ما يُسمّى بالجهدِ الأدنى الذي يُقصَدُ بهِ إيصالُ مرادِ المتكلِّمِ بأقلِّ جهدٍ ممكنٍ وبوضوحٍ تامٍّ[٩٦]، واستنادًا إلى هذا فهو لا يعيرُ اهتمامًا لأيِّ النونينِ قد حُذِفتْ، طالما أن الكلامَ يخرجُ موافقًا للعرفِ اللغوي السليمِ، وليسَ فيه ثمَّةَ لبسٌ، ومع ذلكَ يمكنُ القولُ أنَّ نونَ الوقايةِ هي المحذوفةُ إذا ما عرفْنا أنَّ وظيفَتَها في الكلامِ بحسبِ أغلبِ النحويينَ[٩٧]لا تتعدى وقايةَ آخرِ الفعلِ من الكسرِ عندَ اتصالِه بضميرِ المفردِ المتكلِّمِ (الياءِ) الذي يقتضي كسرَ ما قبلَه لتحقيقِ الانسجامِ الصوتي، وهذهِ الوظيفةُ يمكنُ أن تقومَ بها نونُ الفعلِ في الأفعالِ الخمسةِ في حالِ كونِه مرفوعًا، ولا يسببُ ذلكَ لبسًا؛ لأنَّ سياقَ الرفعِ في الفعلِ المضارعِ كيفما كانتْ صيغتُه غيرُ سياقِ النصبِ أو الجزمِ، ودعوى كسرِ الآخرِ لا تلزمُ هنا؛ لأنَّ آخرَ الفعلِ في الأفعالِ الخمسةِ ليستِ النونَ، ولا الألفَ أو الواوَ أو الياء، فهذهِ كلُّها لواحقُ، ويبقى لامُ الفعلِ آخرَ الفعلِ، ففي مثلِ: يذهبانِ، ويذهبونَ، وتذهبينَ، تكونُ الباءُ هي آخرُ الفعلِ، ويظهرُ هذا جليًّا عندَ الكلامِ على توكيدِ هذهِ الأفعالِ بنونِ التوكيد[٩٨]، بمعنى آخر أنَّ آخرَ الفعلِ يبقى سالمًا من الكسرِ؛ لوجودِ فاصلٍ بين آخرِه والياءِ، يتمثَّل بالضمائرِ: ألف الاثنين، أو واو الجماعةِ، أو ياء المخاطَبة، ونون الفعلِ إنْ كانَ مرفوعًا، أو يتمثلُ بهذهِ الضمائرِ فحسبُ إكانَ منصوبًا أو مجزومًا، وفي هذهِ الحالةِ تأتي نونُ الوقايةِ وظيفيًّا، وبديلاً لفظيًّا يحلُّ محلَّ نونِ الرفعِ، والسياقُ هو الفاصلُ بينهما.

المبحث الرابع: حذف نون الرفع

قال الإمامُ الحُسَينُ(عليه السلام) من خُطبةٍ له: «... وَحَتَّى تَكُونُوا أَذَلَّ مِنْ فِرَامٍ[٩٩] الأَمَةِ، وَكَيْفَ لاَ

تَكُونُـوا كَذَلِكَ، وقَدْ آلَيْتُم عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَسْفِكُوا دَمَ رَسُولِ اللهِ صلَّى الله عليه وآلِه وسلَّمَ، وتَقْتُلُوا ذُرِّيَّتَهُ»[١٠٠].

وردَ الفعلُ المضارعُ في قولِه(عليه السلام): «وَكَيْفَ لاَ تَكُونُوا كَذَلِكَ» محذوفَ النونِ من غيرِ أنْ يسبقَه ناصبٌ أو جازمٌ، وهو ما له نظائرُ في الكلامِ العربيِّ نثرًا ونظمًا، فمنَ النثرِ قراءةُ الحسنِ[١٠١](نَدْعُو) في قولِه تعالى: ﴿ يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾ [سورة الإسراء/ ٧١] بياءٍ مضمومةٍ وعينٍ مفتوحةٍ، أي (يُدْعَوْ)، على أن يكونَ (الواو) ضميرًا نائبًا عن الفاعلِ، وأصلُه (يُدعَوْن) حُذِفَ منه (النون)، و(كلّ) بالرفعِ بدلٌ من الواو[١٠٢]، ومنه أيضا قراءة يحيى بن الحارثِ (تَظَّاهَرا)[١٠٣] بتشديدِ الظّاءِ في قولِه تعالى: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا ﴾[سورة القصص/ ٤٨]، وقد ذكرَ ابن مالك أنَّ الأصلَ: أنتُما ساحرانِ تتظاهرانِ، فحذفَ المبتدأَ ونونَ الرَّفعِ، وأدغَمَ التَّاءَ في الظَّاءِ[١٠٤].

ومن النثرِ ما وردَ في الحديثِ الشَّريفِ في قولُه (صلى الله عليه واله وسلم): « والذِي نفسِي بيدِهِ لا تدخُلُوا الجَنَّةَ حتَّى تُؤمِنُوا، وَلا تُؤمِنُوا حَتَّى تَحابُّوا»[١٠٥]، قال السندي(١١٣٨ه): «(لا تدخُلُوا الجَنَّةَ) هكذا بحذفِ النُّونِ ههنا، وفي قولِه: (ولا تُؤمِنُوا)، والقياسُ ثبوتُها في المَوضعينِ، فكأنَّه حذفَ نونَ الإعرابِ للمجانسةِ والازدواجِ»[١٠٦]، ومن ذلكَ أيضًا حديثُ: « فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ: كَيْفَ يَسْمَعُوا وَأَنَّى يُجِيبُوا وَقَدْ جُيِّفُوا؟»[١٠٧]، قال النَّووي(٦٧٧ه): «وهي لغةٌ صحيحةٌ، وإنْ كانتْ قليلةَ الاستعمالِ»[١٠٨]، ومنه حديثُ «عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ قُلْنَا لِلنَّبِي (صلى الله عليه واله وسلم) إِنَّكَ تَبْعَثُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لاَ يَقْرُونَا فَمَا تَرَى فِيهِ»[١٠٩]، وحديثُ «أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَزْهَرَ وَالْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَرْسَلُوا إِلَى عَائِشَةَ فَقَالُوا اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلاَمَ مِنَّا جَمِيعًا، وَسَلْهَا عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَإِنَّا أُخْبِرْنَا أَنَّكِ تُصَلِّيهَا، وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّ النَّبِي (صلى الله عليه واله وسلم) نَهَى عَنْهَا»[١١٠]، وحديثُ «قَالُوا: خَيْرَ إِخْوَانٍ، أَلاَنُوا فُرُشَنَا، وَأَطَابُوا مَطْعَمَنَا، وَبَاتُوا وَأَصْبَحُوا يُعَلِّمُونَا كِتَابَ رَبِّنَا وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا»[١١١].

وأَمَّا منَ النَّظمِ فَقَولُ أبي طالبٍ(رضي الله عنه)[١١٢]:

فَإِن يَكُ قَومٌ سَرَّهُم ما صَنَعتُمُ
سَتَحتَلِبوها لاقِحاً غَيرَ باهِلِ

أشارَ شارحُ الدِّيوانِ إلى أَنَّه حذفَ نونَ (ستحتلبوها) للضرورةِ[١١٣]، ومن ذلكَ أيضًا قولُ الراجزِ[١١٤]:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلِكِي
وَجْهَكِ بِالعَنْبرِ وَالمِسكِ الذَّكِي

قالَ ابنُ جنِّي: «وَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيّ - رحمَهُ اللهُ – عَن قولِه: أَبِيتُ أَسْرِي ... البيت فَخُضنَا فيهِ، واستَقَرَّ الأَمرُ عَلى أَنَّه حذَفَ النُّونَ من (تَبيتينَ)، كَمَا حذَفَ الحركةَ للضَّرورةِ في قَولِهِ[١١٥]:

فَاليَومَ أَشْرَبْ غَيرَ مُستَحقِبٍ

كذَا وجَّهته معه، فقالَ لي: فكيف تصنعُ بقولِه (تدلكي)؟ قلتُ: نجعلُه بدلا من (تبيتي) أو حالاً، فنحذفُ النونَ؛ كما حذفَها من الأَوَّل في الموضِعَينِ»[١١٦].

ومنه أيضًا قولُ أيمن بن خُريم[١١٧]:

وَإذ يَعْصِبُوا النَّاسَ أَموالَهُم
إِذَا مَلَـكُـوهُم وَلَم يغْصبُوا

وقول الآخر[١١٨]:

وَالأَرضُ أَورَثَتْ بَنِي آدَامَا
مَا يَغْرِسُوهَا شَجَـرًا أَيـامَا

ومن ذلكَ أيضًا قولُ طرفةَ بنِ العبدِ(١١٩):

يـا لَـكِ مِـن قُـبَّرَةٍ بِمَـعـمَـرِ
خَلا لَكِ الجَوُّ فَبيضي وَاِصفِري
وَنَقِّـري مـا شِئتِ أَن تُـنَـقِّـرِي
قَد رَحَـلَ الصَيّادُ عَنكِ فَابشِري
ورُفِـعَ الفَـخُّ فَـمـاذا تَحـذَري

وبعدَ أَنْ عدَّ ابنُ عصفور(٦٦٩هـ) هذا الحذفَ ضرورةً ذكرَ أنه لا يُحفَظُ شيءٌ من ذلكَ في الكلامِ إلاَّ ما جاءَ في حديثٍ خرّجهُ مسلمٌ في قتلى بدرٍ[١٢٠]، كما أشارَ الشَّاطبي بعد أنْ ذكرَ شاهدينِ شعريينِ وحديثًا واحدًا إلى أنَّ ذلك قليلٌ لا يفتقرُ إلى التنبيهِ عليه؛ لعدمِ القياسِ فيه[١٢١].

وقد حاولَ ابنُ مالكٍ أنْ يوضِّحَ سببَ هذا الحذفِ مستندًا إلى آليّةِ الأصلِ والفرعِ، وأنَّ الذي يكونُ للأصلِ فالفرعُ به أولى، إذ يقول: « وَسببُ هذا الحذفِ كراهيَّةُ تفضيلِ النَّائبِ على المَنُوبِ عنه، وذَلكَ أَنَّ النونَ نابتْ عَن الضَّمَّةِ، والضَّمَّةُ قد حُذِفَتْ لمُجرَّدِ التَّخفِيفِ كقِراءَةِ أَبي عَمرو بتسكينِ راءِ(١٢٢) (يُشْعِرْكُمْ)(١٢٣)، و (يَأْمُرْكُمْ)(١٢٤)، و (يَنصُرْكُمُ)(١٢٥)، ... فلو لم تُعامَلِ النونُ بما عُومِلتْ به الضَّمَّةُ من الحذفِ لِمجرَّدِ التَّخفيفِ لَكانَ في ذلكَ تفضيلٌ للنَّائبِ على المَنُوبِ عَنه»(١٢٦)، وبذلك يعود إلى علَّةِ التخفيف حملاً لها على حذفِ الضمَّةِ تخفيفًا، فابنُ مالكٍ بهذا التفسيرِ وبما يذكرُه من شواهدَ نثريةٍ يحاولُ أن يبتعدَ بها عن كونِها ضرورةً تختصُّ بالشِّعرِ دونَ النثرِ، وهو ما يتوافق والواقع اللغوي، على الرغمِ من أنَّ بعضَ النَحويينَ حَاولوا أنْ يجعلُوا ذلكَ مقتصرًا على الضرورة الشعرية، قالَ أبو حيان(٧٤٥هـ): « وَحذْفُ هذِه النُّونِ عندَ أصحابِنا(١٢٧) من غيرِ جازمٍ ولا ناصبٍ ولا اجتماعِ مثلينِ مخصوصٌ بالشِّعرِ إجراءً لها مُجرى الضَّمةِ في ذلكَ»(١٢٨). ويتَّفقُ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف مع ابن مالك في أَلا يكونَ هذا الحذفُ ممَّا يختصُّ به الشعرُ دونَ النثرِ، ويصَرِّحُ بذلكَ في قولِه: « وأَرجو أَلاَّ يُعدَّ ضرورةً لورودِ مثلِه في الحديثِ والقرآنِ»(١٢٩)، ولذلكَ يُرجعُ هذهِ الظاهرةَ إلى اللهجاتِ العربيةِ القديمةِ، وإنَّها مِمَّا حافظتْ عليهِ العربيةُ التي انحدرت من هذهِ اللهجات، معلِّلاً ذلكَ بأَنَّ بعضَ اللهجاتِ الحديثةِ يستعملُ الأفعالَ الخمسةَ بالنونِ، وبعضها الآخر يستعملُها من غيرِ نونٍ، ولعلَّ في القراءاتِ القرآنيةِ وبعضِ شواهدِ الحديثِ والشعرِ العربي ما يؤيِّدُ ذلكَ، لكنَّ هذا الحذفَ أَدخلَ في الشعرِ منهُ في النثرِ(١٣٠).

ولا بدَّ هنا من الإشارةِ إلى أنَّ الشاعرَ لا يخرجُ في تعبيرِه عمَّا عليهِ الاستعمالُ اللغوي على مستوى الإفرادِ والتركيبِ إلاَّ ليبلغَ مستوى آخرَ من مستوياتِ الاستعمالِ الواقعةِ في اللغةِ، فهو يبقى ضمن دائرةِ اللغةِ لا يتجاوزُها، لذلك يكونُ من الطبيعي أن نجدَ عباراتٍ تكشفُ عن هذا من قبيلِ: « وليسَ شيءٌ يُضطرونَ إليه إلاّ وهم يحاولونَ بـهِ وجهًا»(١٣١)، أو عبارة: « ومن كلامهم أن يَجعلوا الشّيءَ في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام»(١٣٢)، أو عبارة: « فقد يشذُّ الشيءُ من كلامهم عن نظائرِه ويستخفّون الشيءَ في موضعٍ ولا يَستخفّونَه في غيره»(١٣٣)، فإنْ بلغَ في تعبيرِه مستوى غيرَ حاصلٍ في اللغةِ شعرًا أو نثرًا، فقد دخلَ في دائرةِ الخطأِ، قال سيبويه: « ولَو اضطَرَّ شَاعرٌ فأضافَ الكافَ إلى نفسِهِ قالَ: ما أنتِ كِي، وكَيْ خطأ: من قِبَلِ أَنَّه ليسَ في العربيةِ حرفٌ يُفتَحُ قبلَ ياءِ الإضافةِ»(١٣٤)، مع أَنَّه خطأٌ مسوَّغٌ ومقبولٌ منَ النحويينَ؛ لأَنَّه صادرٌ مِمَّن يوثَقُ بعربيَّتِه وفصَاحتِه، قال ابن السرَّاج(٣١٦هـ): « فمتى وجدْتَ حرفًا مخالِفًا لا شكَّ في خـلافِهِ لهذهِ الأصـولِ، فاعلم أنَّهُ شاذٌّ، فإنْ كانَ سُـمِعَ ممن تُرضى عربيتُه، فلا بدَّ من أنْ يكونَ قد حاولَ به مذهبًا ونحـا نحوًا من الوجـوهِ، أو استهواه أمرٌ غلّطَـه»(١٣٥)، فخروجُ الشَّاعرِ عمَّا هو مألوفٌ في الكلامِ يشبهُ ما يقعُ في الكلامِ من خروجٍ على القاعدةِ والقياسِ، والفرقُ بين الشعرِ والكلامِ ليس في طبيعةِ الظاهرةِ نفسها، فكلاهُما يخرجُ عن القياسِ، ولكنَّ الفرقَ بينَهما أنَّ الذي يقعُ في الشعرِ لم يثبتْ روايةً وقوعُهُ في الكلامِ، مع أنَّ الفكرةَ نفسَها تبدو جليةً فيما يعرضُ له النحويونَ في القراءاتِ التي تَمتُّ إلى الضَّرورةِ بصلةٍ فيما يتَّصلُ بالخروجِ على القياسِ طالمَا أَنَّها موافقَةٌ للعربيةِ ولو بوجهٍ؛ لأَنَّ المعوَّلَ فيها إنَّما هو الإسنادُ الصحيحُ(١٣٦).

وثمَّة رأيٌ للدكتورُ إبراهيم أنيس يشير فيه إلى أَنَّ القبائلَ السَّاميَّةَ في استعمالِها لصيغِ الأفعالِ الخمسةِ قد قسَّمتْها على قسمينِ، واستعملتْها بحسبِ مواقفِ الكلامِ والظروفِ المحيطةِ به، فاستعملتِ الصيغةَ التي تُذكرُ فيها النونُ في مواقفِ التأنِّي والهدوءِ، في حين استعملتِ الصيغةَ الخاليةَ من النونِ في مواقفِ الانفعالِ والتسرُّعِ(١٣٧)، وهذا التفسيرُ فيهِ الكثيرُ من

واقعِ اللغةِ ومناسباتِ القولِ، ذلكَ أنَّ مواقفَ الهدوءِ والتأنِّي ينتجُ منها مطلٌ للكلامِ وتطويلٌ له؛ لأنَّ المتكلِّمَ ليسَ في عجلةٍ من أمرِه للوصولِ إلى الغرضِ الذي يريدُه من كلامِهِ، على عكس مواقفِ الأزمةِ والانفعالِ التي تستدعي الاقتضاب في الكلامِ والعجلةَ فيه وصولاً إلى الغرضِ بأقلِّ جهدٍ وأقصرِ وقتٍ، وهو ما يفرضُ على المتكلِّمِ الاختصارَ والإيجازَ في كلامِه بحذفِ ما لا حاجةَ له به، والاستغناءِ عنه، على ألاَّ يكونَ هذا مُخِلاًّ بالكلامِ، ومؤدِّيًا إلى اللبسِ فيه، ففي مِثلِ هذهِ المواقفِ اللغويةِ يجبُ أَنْ يُراعَى السِّياقُ الذي تأتي الألفاظُ في إطارِه ، فقد يُحدِثُ فيهِ عدم وجودِ العلامةِ الإعرابيَّةِ من غيرِ مسوِّغٍ لذلكَ لبسًا، فالعلامةُ إذن في هذهِ الحالةُ لها أثرٌ كبيرٌ في معرفةِ المعنى الذي قصدَه المتكلِّمُ والكشفِ عنه، أَمَّا إذا كانَ سقوطُها من الكلامِ لا يُحدثُ فيه ذلكَ اللَّبسَ، ويكونُ معناهُ من غيرِها واضحًا، فلا دخلَ لها حينَئذٍ في المعنى.

الخاتمة

تُعدُّ ملابساتُ الموقفِ الكلامي والظروفُ المحيطةُ به هي الحاكمةَ تركيبِ الخطابِ الموجَّه إلى المتلقّي من حيثُ الحذفُ والذكرُ فيه، أو من حيثُ التقديمُ والتأخيرُ، ولاسيَّما حينَ يكونُ طرفا الخطابِ ينتميانِ إلى بيئةٍ لغويةٍ واحدةٍ، ممَّا ينتجُ عنه فهمًا واضحًا لفحوى الرسالةِ التي أرادَ المتكلِّمُ إيصالَها، ومن هنا جاءَ الحذفُ في كلامِ الإمامِ الحسينِ(عليه السلام) مع الاحتفاظِ بالتمايزِ في المرجعيةِ الفكريةِ واللغويةِ بين المتكلمِ والمخاطبِ، الذي بالرغمِ من ذلكَ أنتجَ خطابًا تواصليًّا بينهما، ومواكبًا لمستوى الحدثِ، والظرفِ التاريخي المحيطِ به، فكانَ خطابًا منوَّعًا روعِيَ فيه الكثيرُ من خصائصِ العربيةِ ممَّا قيلَ تارةً إنَّه لهجاتٌ تداولَها بعضُ العربِ دونَ بعضِهم الآخر، وتارةً أخرى إنَّه ممَّا يكونُ في الاضطرارِ فيقعُ في الشعرِ دونَ الاختيارِ، وهو ما جعلَ علماءَ العربيةِ ينأَوْنَ بأنفسِهم عنه على فصاحتِهِ وانتمائِهِ إلى عصورِ الاستشهادِ التي حدَّدوها هم، بدعوى أنَّ ما جاءَ من نصوصٍ في غيرِ القرآنِ الكريمِ والشعرِ العربي إنَّما يُروى بالمعنى، أو يكونُ بلغةِ الراوي الذي قد يقعُ في كلامِه اللحنُ أو التصحيفِ، فعدُّوا ذلكَ شاذًّا ليسَ إلى نفسِه، بل بالاستنادِ إلى مقاييسِهم التي وضعُوها في تلقّي اللغةِ ودراستِها، فضاعَ علينا الكثيرُ من الاستعمالاتِ والتراكيبِ اللغويةِ التي نجدُها اليومِ في اللهجاتِ العربيةِ، والتي التفتَ إليها اليومَ الدرسُ اللغوي الحديث، ودرسَها بوصفِها لهجاتٍ قديمةً كانت شائعةً ومتداوَلةً في العربيةِ القديمةِ، وهي على الرغمِ من عدمِ التفاتِ علماءِ العربيةِ القدامى إلى درسِها وبحثِها إلا ما ذكرتْه المعاجمُ منها استطاعتِ الثباتَ عبرَ الزمنِ لتصلَ إليها اليومَ كما هي عليه الآنَ.

الهوامش

١- دلائل الإعجاز: ١٦٢.
٢- لمعة من بلاغة الحسين(عليه السلام): ٥٧، ومفاتيح الجنان: ٣٧٧.
٣- ينظر: المقتضب ٤/ ١١٠.
٤- شرح المفصل ١/ ٩٤.
٥- ينظر: الكتاب ٢/ ١٤١.
٦- ديوان الأعشى الكبير ٢/ ٩٠.
٧- شرح أبيات سيبويه: ١٦٧.
٨- غريب الحديث ٢/ ١٢٣.
٩- تفسير الطبري ٢٠/ ٤٥٣.
١٠- ينظر: الكتاب ٢/ ٣٨.
١١- ينظر: التحرير والتنوير ٢٤/ ٣٠٧.
١٢- للاطلاع على مواضع زيادة الفاء بالتفصيل ينظر: النحو الوافي ١/ ٥٣٥، ودراسة في حروف المعاني الزائدة: ٥١.
١٣- ديوان عامر بن الطفيل: ١٣.
١٤- ينظر: معاني القرآن ٢/ ٥٠، والأزهيّة في علم الحروف: ٢٤٣.
١٥- ينظر: معاني القرآن ٢/ ٥٠، وتأويل مشكل القرآن: ١٥٩، وضرائر الشعر: ٥٦.
١٦- ديوان الأسود بن يعفر: ١٩.
١٧- ينظر: مغني اللبيب: ٤٧٤, وشرح أبيات مغني اللبيب ١٢٦/٦.
١٨- شرح أشعار الهذليين ١/ ٤١٢.
١٩- شرح أشعار الهذليين ١/ ٤١٢.
٢٠- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٩، وهمع الهوامع ١/ ٣٧٠.
٢١- ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٤.
٢٢- حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٢/ ٨.
٢٣- ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٢/ ٨.
٢٤- القائل مجهول، ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٣٩٦.
٢٥- ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٤٣.
٢٦- ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٣٢.
٢٧- الخصائص ٣/ ٢٦٨.
٢٨- ينظر: مظاهر نظرية التحويل: ٢٢٣.
٢٩- ينظر: الكشاف ٢/ ٣٨٧.
٣٠- لمعة من بلاغة الحسين(عليه السلام): ٧٨، وينظر: مثير الأحزان: ٣٣، وبحار الأنوار ٤٤/ ٣٦٨.
٣١- الكتاب ٣/ ١٠٤.

٣٢- اللامات: ١١٣.
٣٣- البيت بلا نسبة في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٩٥.
٣٤- ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١١٢٩.
٣٥- ينظر: شواذ القراءات: ١٢٧.
٣٦- المحرر الوجيز ١/ ٥٥١.
٣٧- الكسع: أن تضرب بيدك أو برجلك على دبر الشيء. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ١/ ٢٦٠، ويستعمل الرضي هذا التعبير يريد به إضافة الشيء إلى ما قبله.
٣٨- ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣١١.
٣٩- ينظر: البحر المحيط ٣/ ١٤٢.
٤٠- صحيح البخاري: ٨٨٢، الحديث ٧٠٥٠.
٤١- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٢٢١.
٤٢- صحيح مسلم: ١١١، الحديث ١٣٥.
٤٣- ديوان الحماسة: ١٥٨، وينظر: ضرائر الشعر: ١٢٣.
٤٤- حاشية شيخ الأدب محمد إعزاز علي: ١٧٨.
٤٥- ديوان عبد الله بن رواحة: ١٤٩، وينظر: مغني اللبيب: ٨٤١.
٤٦- شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٣٥٦.
٤٧- شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٢١.
٤٨- شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٢٢.
٤٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥/ ٥٤٣.
٥٠- اللامات: ١١٣.
٥١- المقاصد الشافية ٥/ ٥٤٣.
٥٢- ينظر: معجم البلدان ٣/ ١٠٩.
٥٣- الكتاب ٣/ ١١٧.
٥٤- ينظر: التحرير والتنوير ٢٨/ ٢٧١.
٥٥- قال المالقي: (معناها التنفيس في الزمان، إلا أنَّها أبلغ في التنفيس من السين) رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٩٨.
٥٦- البيت بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٥.
٥٧- الكتاب ١/ ٣٠٨.
٥٨- ينظر: التداولية في الدراسات النحوية: ١٤٩.
٥٩- جاء في الكتاب ٣/ ١٠٦: «وسألته عن قوله لَتفعلَنَّ، إذا جاءت مبتدأةً ليس قبلها ما يُحلفُ به؟ فقال: إنما جاءت على نية اليمين وإن لم يُتكلَّم بالمحلوف به ... قلت: فلمَ ألزمت النون آخر الكلمة؟ فقال: لكي لا يشبه قوله: إنه لَيفعلُ، لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل».

٦٠- الأصول في النحو ١/ ٥٩.
٦١- الكتاب ٣/ ١٠٦.
٦٢- مقتل الحسين(عليه السلام) المسمى باللهوف في قتلى الطفوف: ١٠٧.
٦٣- لمعة من بلاغة الحسين(عليه السلام): ٩٣، وينظر: الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد ٢/ ٩٨.
٦٤- وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي. ينظر: السبعة في القراءات: ٢٦١.
٦٥- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢/ ١٦.
٦٦- وهي قراءة عيسى بن عمر. ينظر: شواذ القراءات: ١٧١.
٦٧- وهي قراءة نافع وابن عامر. ينظر: السبعة في القراءات: ٢٦١.
٦٨- ينظر: إعراب القرآن ٢/ ١٨.
٦٩- ينظر: شواذ القراءات: ٢٠٧.
٧٠- ينظر: السبعة في القراءات: ٣٦٧.
٧١- ينظر: ديوان مالك ومتمم ابن نويرة اليربوعي: ١٠٠.
٧٢- البحر المحيط ٤/ ٥٠٦.
٧٣- ديوان جميل بثينة: ٨٦.
٧٤- شعر أبي حية النميري: ١٧٧.
٧٥- وهي قراءة نافع وابن عامر. ينظر: السبعة في القراءات: ٥٦٣.
٧٦- ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣١٨ - ٣٢٠.
٧٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١٦.
٧٨- ينظر: حاشية الشهاب ٤/ ٨٨.
٧٩- ينظر: الكتاب ٣/ ٥١٩.
٨٠- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٠.
٨١- وهي قراءة أبي عمرو. ينظر: النشر ٢/ ١٥٩.
٨٢- ينقل ابن بري(٥٨٢هـ) رأيا للمبرد يخالف ما ذكره السيوطي، قال: « وقال أبو العباس: حذف الثانية أَولى، لأنها إنما زيدت مع الياء لتقي الفعل من الكسر، والأُولى علامة الرفع». شرح شواهد الإيضاح: ٢١٣. في حين نقل أبو حيان رأيا آخر للمبرد، فقال: «وقال المبرد: أرى فيما كانَ مثل هذا حذف الثاني»، ينظر: البحر المحيط ٤/ ٥٠٦،
٨٣- ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٥٤.
٨٤- ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢١.
٨٥- ينظر: المنصف ٢/ ٣٣٧.
٨٦- ينظر: مغني اللبيب ١/ ٤٥٠. غير أن ما ورد فيه خلاف ما ذكره السيوطي، فقد ذهب ابن هشام إلى أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية، قال: «ونحو: (تأمروننى) يجوزُ فيه الفكّ، والإدغامُ، والنطقُ بنونٍ واحدةٍ، ... وعلى الأخيرةِ فقيلَ: النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح».

٨٧- ينظر: الأشباه والنظائر في النحو ١/ ٨٢ – ٨٣.
٨٨- العلامة الإعرابية في الجملة: ٤٧٢.
٨٩- ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٣٣٥.
٩٠- ديوان شعر الخوارج: ١٧٦.
٩١- الكتاب ٢/ ٣٧٤.
٩٢- م . ن: ٢/ ٣٦٨.
٩٣- م . ن.
٩٤- ينظر: الضمائر في اللغة العربية: ٧٢.
٩٥- شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٥.
٩٦- ينظر: اللسانيات العربية والإضمار: ٢٠.
٩٧- تقدّم أنَّ لابن مالك رأيا في وظيفةِ نون الوقاية يخالفُ فيه النحويين.
٩٨- ينظر على سبيل التمثيل: شرح ابن عقيل ٢/ ٦٥٧.
٩٩- الفِرام خرقة تتخذها المرأة للحيض. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ١٠/ ٢٧٠.
١٠٠- لمعة من بلاغة الحسين(عليه السلام): ١٠٣، وينظر: أدب الحسين وحماسته: ١٧٢.
١٠١- ينظر: شواذ القراءات: ٢٨٢.
١٠٢- ينظر: البحر المحيط ٦/ ٦٠.
١٠٣- ينظر: شواذ القراءات: ٣٦٨.
١٠٤- ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٢٩.
١٠٥- الجامع الكبير ٤/ ٤١٩، الحديث ٢٩٨٨.
١٠٦- حاشية السندي: ٨٣٦.
١٠٧- صحيح مسلم: ٧٢٦، الحديث ٢٨٧٤.
١٠٨- صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/ ٢٠٧.
١٠٩- صحيح البخاري: ٢٨١، الحديث ٢٤٦١.
١١٠- صحيح البخاري: ٥١٢، الحديث ٤٣٧٠.
١١١- جامع المسانيد ٧/ ٣٩٦، الحديث ٦٧٨٨.
١١٢- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب: ٨٢.
١١٣- ينظر: غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب: ١٢٧.
١١٤- ينظر: الخصائص ١/ ٣٨٨.
١١٥- صدر بيت لامرئ القيس عجزه «إِثماً مِنَ اللهِ وَلا واغِلِ». ينظر: ديوان امرئ القيس وملحقاته ٢/ ٥٢٣.
١١٦- الخصائص ١/ ٣٨٨.
١١٧- ضرائر الشعر: ٨٥.
١١٨- م . ن.

١١٩- ديوان طرفة بن العبد: ١٥٨.
١٢٠- ضرائر الشعر: ٨٦. وقد ذكرت الحديث آنفا، وهو « كَيْفَ يَسْمَعُوا وَأَنَّى يُجِيبُوا وَقَدْ جُيِّفُوا؟»
١٢١- ينظر: المقاصد الشافية ١/ ٢٢٢.
١٢٢- ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٧٣.
١٢٣- سورة الأنعام/ ١٠٩ (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ)
١٢٤- سورة البقرة/ ٦٧ (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً)
١٢٥- سورة آل عمران/ ١٦٠ (وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ)
١٢٦- شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٢٨.
١٢٧- قصد بذلك: ابن عصفور الأشبيلي، وأبا الحسن الأُبَّذي.
١٢٨- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١/ ١٩٦.
١٢٩- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٤٧٣.
١٣٠- ينظر: لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية: ٢١٥.
١٣١- الكتاب ١/ ٣٢.
١٣٢- الكتاب ١/ ٥١.
١٣٣- الكتاب ١/ ٢١٠.
١٣٤- الكتاب ٢/ ٣٨٥.
١٣٥- الأصول في النحو ١/ ٥٦.
١٣٦- ينظر: النشر في القراءات العشر: ١٦.
١٣٧- ينظر: من أسرار اللغة: ٢٥٧.

المصادر والمراجع

١- أدب الحسين وحماسته/ أحمد صابري الهمداني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ (قم المقدسة)، الطبعة الثانية، ب – ت.

٢- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد/ الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي(٤١٣ه)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م

٣- الأزهيّة في علم الحروف/ علي بن محمد النحوي الهروي(٤١٥هـ)، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٩٧١م.

٤- الأشباه والنظائر في النحو/ جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٥- الأصول في النحو/ أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.

٦- إعراب القرآن/ أبو جعفر أحمد بن محمد بن النحاس(٣٣٨هـ)، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

٧.- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د- ت، د- ط.

٨- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار/ الشيخ محمد باقر المجلسي(١١١٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.

٩- البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٠- تأويل مشكل القرآن/ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(٢٧٦هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

١١- التحرير والتنوير/ محمد الطاهر بن عاشور(١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

١٢- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد/ ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

١٣- التداولية في الدراسات النحوية/ الدكتور عبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.

١٤- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/ أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)،حققه الدكتور حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٥- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)/ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(٣١٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٦- التيسير في القراءات السبع/ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني(٤٤٤هـ)،عني بتصحيحه اوتو برتزل، استانبول، مطبعة الدولة، ١٩٣٠م.

١٧- الجامع الكبير/ الحافظ محمد بن عيسى الترمذي(٢٧٩هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٨- جامع المسانيد/ الحافظ أبو الفرج بن الجوزي الحنبلي(٥٩٧هـ)، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
١٩. حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي/ شهاب الدين الخفاجي(١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت، د-ط، د-ت.
٢٠- حاشية شيخ الأدب محمد إعزاز علي/ مطبوعة في هامش ديوان الحماسة، مكتبة البشرى، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى، ٢٠١١ه.
٢١- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ محمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية، د - ت.
٢٢- الخصائص/ أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.
٢٣- دلائل الإعجاز/ عبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ), تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية والدكتور فائز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
٢٤- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب/ صنعة أبي هفان المهزمي البصري(٢٥٧ه)، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٢٥- ديوان الأسود بن يعفر/ صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، مطبعة الجمهورية، ١٩٧٠م.
٢٦- ديوان الأعشى الكبير/ تحقيق الدكتور محمد إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
٢٧- ديوان امرئ القيس وملحقاته/ شرح أبي سعيد السكري(٢٧٥هـ)، تحقيق الدكتور أنور عليان أبو سويلم، والدكتور محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، دولة الإمارات العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٢٨- ديوان جميل بثينة/ دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
٢٩- ديوان الحماسة/ أبو تمام حبيب بن أوس الطائي(٢٣١هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد صالح، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
٣٠- ديوان شعر الخوارج، جمع وتحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الشروق، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢م.
٣١- ديوان طرفة بن العبد/ شرح الأعلم الشنتمري(٤٧٦هـ)، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
٣٢- ديوان عامر بن الطفيل/ رواية أبي بكر محمد بن قاسم الأنباري(٣٢٨هـ)، تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩م.
٣٣- ديوان عبد الله بن رواحة/ الدكتور وليد القصاب، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
٣٤- ديوان مالك ومتمم لبنا نويرة اليربوعي/ تأليف ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
٣٥- رصف المباني في شرح حروف المعاني/ أحمد بن عبد النور المالقي(٧٠٢هـ)،تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، د ـ ت.
٣٦- السبعة في القراءات/ أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد(٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، د- ت.

٣٧- سر صناعة الإعراب/ ابن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٣٨- شرح أبيات سيبويه/ أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس(٣٢٨هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة الغري الحديثة، النجف، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.
٣٩- شرح أبيات مغني اللبيب/ صنفه عبد القادر بن عمر البغدادي(١٠٩٣هـ)، حققه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.
٤٠- شرح أشعار الهذليين/ صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري(٢٧٥هـ)، حققه عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د - ت.
٤١- شرح التسهيل/ ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني الأندلسي(٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
٤٢- شرح التصريح على التوضيح/ خالد بن عبد الله الأزهري(٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ،الطبعة الأولى،٢٠٠٠م.
٤٣- شرح ديوان الحماسة/ أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين المرزوقي(٤٢١هـ)، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
٤٤- شرح الرضي على الكافية/ رضي الدين الاستراباذي(٦٨٨هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، إيران، ١٩٧٨م.
٤٥-شرح شواهد الإيضاح/ عبد الله بن بري(٥٨٢هـ)، تحقيق عبيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٤م.
٤٦- شرح الكافية الشافية/ ابن مالك(٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
٤٧-شرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السيرافي(٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
٤٨- شرح المفصل/ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، د- ت.
٤٩- شعر أبي حية النميري/ جمعه وحققه الدكتور يحي الجبوي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م.
٥٠- شواذ القراءات/ رضي الدين أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني(ق ٦ هـ)، تحقيق الدكتور شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٥١- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/ ابن مالك(٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، دار آفاق عربية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
٥٢- صحيح البخاري/ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(٢٥٦هـ)، ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
٥٣- صحيح مسلم/ أبو الحسن مسلم بن الحجاج(٢٦١هـ)، دار ابن الهيثم، القاهرة، ٢٠٠١م.
٥٤- صحيح مسلم بشرح النووي/ محي الدين يحيى بن شرف النووي(٦٧٧هـ)، الطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، ١٩٣٠م.
٥٥- ضرائر الشعر/ أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي المعروف بابن عصفور(٦٦٩هـ)، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٥٦- الضمائر في اللغة العربية/ الدكتور محمد عبد الله جبر، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
٥٧- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدكتور أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م
٥٨- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث/ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.
٥٩- غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب/ لجامعه وشارحه محمد خليل الخطيب، مطبعة الشعراوي بطنطا، الطبعة الأولى، ١٩٥٠م.
٦٠- غريب الحديث/ أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي(٢٢٤هـ)، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٤م.
٦١- الكتاب/ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الجزء الأول والثاني، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، الجزء الثالث، بلا طبعة، بلا تاريخ.
٦٢- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ جار الله الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ـ ت .
٦٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها/ أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(٤٣٧هـ)، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
٦٤- اللامات/ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٦٩م.
٦٥- اللسانيات العربية والإضمار دراسة تركيبية دلالية/ الدكتور محمد الغريسي، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
٦٦- لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية/ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
٦٧- لمعة من بلاغة الحسين(عليه السلام)/ آية الله السيد مصطفى الموسوي آل الاعتماد، تحقيق محمد حسين آل اعتماد، دار الأسوة للطباعة والنشر، طهران، الطبعة السابعة، ١٤٢٧هـ.
٦٨- ما يجوز للشاعرِ في الضرورة/ القزاز القيرواني(٤١٢هـ)، حققه وقدم له الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة بالكويت، ١٩٨٢م.
٦٩- مثير الأحزان/ الشيخ ابن نما الحلي(٦٤٥هـ)، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، العراق، الطبعة الأولى، ١٩٥٠م.
٧٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ ابن عطية الأندلسي (٥٤٦هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٧١- المحكم والمحيط الأعظم/ أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده(٤٥٨هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٧٢- المسائل الحلبيات/ أبو علي الفارسي(٣٧٧ه)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
٧٣- مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي دراسة نظرية تحليلية/ الدكتورة ابتهال محمد البار، عالم الكتب الحديث،